

قانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٥

في شأن إنشاء مؤسسة للقروض لضباط القوات المسلحة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز المنجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافأاتهم أو حوائجها إلا في أحوال خاصة .

وعلى ما أقرته مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الحربية ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - ينشأ في وزارة الحربية مؤسسة باسم "مؤسسة القروض لضباط القوات المسلحة" الغرض منها إقراض الضباط العاملين في القوات المسلحة طبقاً للشروط المبينة في هذا القانون .

ويكون مقر المؤسسة مدينة القاهرة .

مادة ٢ - تعتبر هذه المؤسسة شخصاً معنوياً من أشخاص القانون العام يمثلها عضو مجلس الإدارة المنتخب للمؤسسة .

مادة ٣ - يدير المؤسسة مجلس إدارة يؤلف من :

- (أ) رئيس هيئة إدارة الجيش رئيساً
 (ب) مساعد نائب رئيس هيئة إدارة الجيش لتفويضه
 والمتاهب الشخصية
 (ج) رئيس الإدارة البحرية
 (د) مدير الإدارة العسكرية للقوات الجوية أعضاء
 (هـ) مدير إدارة الشؤون العامة للقوات المسلحة
 (و) عضو مجلس الإدارة المنتخب لصندوق التأمين الخاص
 لضباط القوات المسلحة

مادة ٧ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

صدر بدوان الرياضة في ١١ رمضان سنة ١٣٧٤ (٤ مايو سنة ١٩٥٥)

نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الوزراء

(قائد جناح) جمال سالم جمال عبد الناصر حسين ، بكاشي (أ. ح)

وزير الأوقاف (بالنيابة) وزير العدل وزير الصحة العمومية

أحمد عبده الشراصي أحمد حسني نور الدين طراف

وزير الزراعة نائب وزير الخارجية وزير المواصلات

عبد الرزاق صدقي أحمد خيرت سعيد فتحى رضوان

وزير الشؤون البلدية والقروية

(قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادى

وزير الإرشاد القومي ووزير الدولة لشؤون السودان

صلاح الدين مصطفى سالم ، صاغ (أ. ح)

وزير الداخلية وزير الأشغال العمومية

زكريا محيي الدين ، بكاشي (أ. ح) أحمد عبده الشراصي

وزير الشؤون الاجتماعية وزير التربية والتعليم

حسين الشافى ، بكاشي (أ. ح) كمال الدين حسين ، صاغ (أ. ح)

وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ولشؤون الإنتاج

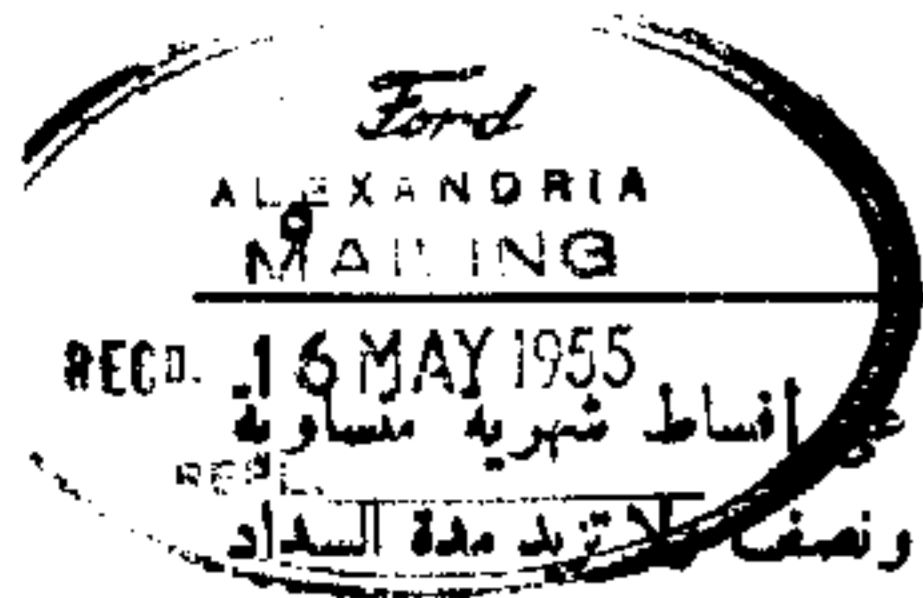
حسن مرعى (قائد جناح) حسن ابراهيم

وزير الحربية وزير التموين

عبد الحكيم عامر ، لواء (أ. ح) جندى عبد الملك

وزير المالية والاقتصاد وزير الدولة

عبد المنعم الليسوى (قائم مقام) أنور السادات



REC'D. 16 MAY 1955

مادة ٩ - يجب سداد مبلغ القرض على أقساط شهرية متساوية بحيث لا يقل القسط الشهري عن جنهين ونصف ولا تزيد مدة السداد على أربعة وعشرين شهرا - وتعفى المبالغ المحصلة لحساب المؤسسة من أية عمولة مقررة مقابل هذا التحصيل .

ويبدأ سداد القسط الأول من أول الشهر التالي للشهر الذي تم فيه القرض .

مادة ١٠ - يخصم ٢٪ من قيمة القرض عند دفعه للقرض مقابل المصروفات الإدارية .

مادة ١١ لا يجوز عقد قرض جديد مع المقترض نفسه إلا بعد مضي ثلاثة شهور على سداد آخر قسط من أقساط القرض السابق .

مادة ١٢ - تبدأ السنة المالية للمؤسسة من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .

مادة ١٣ - يعهد بأعمال المؤسسة الإدارية والحسابية إلى إدارة صندوق التأمين الخاص بضباط القوات المسلحة .

مادة ١٤ - على وزير الحربية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

مدر ديدوان الرياضة في ١١ رمضان سنة ١٣٧٤ (٤ مايو سنة ١٩٥٥)

وزير الحربية رئيس مجلس الوزراء

عبد الحكيم عاصم، لواء (أ.ح) جمال عبدالناصر حسين، بكباشي (أ.ح)

قانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٥

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٤/١٩٥٥

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاملان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣؛

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتفويض مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد؛

ويقوم العضو الأخير بأعمال عضو مجلس الإدارة المنتدب للمؤسسة .

مادة ٤ - يعقد مجلس الإدارة بناء على دعوة الرئيس مرة على الأقل في كل شهر .

ولا يكون انعقاده صحيحا إلا إذا حضره أربعة أعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين - وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه صوت الرئيس .

وفي حالة غياب الرئيس يتولى الرئاسة أقدم الأعضاء الحاضرين رتبة .

مادة ٥ - يختص مجلس الإدارة بما يأتي :

(١) وضع اللائحة الداخلية لنظام سير العمل في المؤسسة أو تعديلها ولا تكون قرارات المجلس في هذا الشأن نافذة إلا بعد مصادقة القائد العام للقوات المسلحة .

(ب) النظر في طلبات الإقراض وإصدار قرارات في شأنها .

(ج) استئناو الفائض من أموال المؤسسة .

(د) إعداد الحساب الختامي في نهاية كل سنة مالية .

مادة ٦ - يتكون رأس مال المؤسسة من :

(١) المبالغ التي يخصصها سنويا القائد العام للقوات المسلحة من أموال الهيئات الخاصة في القوات المسلحة .

(ب) ريع استثمار هذه الأموال .

ولا يجوز أن تزيد قيمة القروض في أي وقت على نصف قيمة رأس المال . ويجب توقيع أدون صرف مبالغ القروض من عضو مجلس الإدارة المنتدب - ومن عضو آخر يدينه مجلس الإدارة .

مادة ٧ - يتم القرض بضمان مرتبات الضباط طبقا للإجراءات المدينة في اللائحة الداخلية واستثناء من أحكام القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه يتعين على طالب القرض تقديم إقرار بقبول الحسالة بقيمة القرض كله لصالح المؤسسة على مرتباته ومعاشه والمبالغ المستحقة له أو لورثته في صندوق الادخار والتأمين الحكويين .

مادة ٨ - لا يجوز أن تزيد قيمة القرض على ثلاثة أمثال المرتب الأصلي للضابط في النهر دون حساب أية مرتبات أو علاوات إضافية .